رجح جانب الحرف على جانب الاسم المعرب لان الحرف تارة في بابه لم يتنزل
عما يستحقه ولا كذلك الاسم لانه قد بني منه كثير وما كان تارا في بابه كان اولى
عما نزل له قدمه عما يستحقه واعلم ان بنا الاسم المتضمن لمعنى حرف لم يضع العرب
له حرفا اولى من بنا ما تضمن معنى حرف موضوع لان الاول قام مقامه من كل
وجه بخلاف الثاني انتهى وشرط تضمن معنى الحرف كونه لازما للفظ كما في متى
وهنا او المحل كما في المنادى اما العارض في التركيب نحو سرت يوم الخميس فلا اثر
له الا ترى انك اذا نطقت بيوم الخميس وحده لم تجد فيه معنى في البتة نبه
عليه اكثر شراح النظم وقال ابن الصايغ قد فرق ابو علي بين هذا وبين الاول
بان الاول تضمن معنى الحرف وهذا حذف منه الحرف اختصارا فهو مراد كذا
قيل ولينا مل فيه فقد يقال ما استدل به على العروض بقوله الا ترى الى اخره
موجود في المنادى وفي اسم لا فانه اذا انطق بزيد وحده بدون حرف النداء ولا
تقديره او برجل وحده بدون لا لم تجد فيه المعنى المقتضي للبنا البته فلا يتم الفرق
بينهما وبين الظرف وعبارة ابن الناظم واما المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد فانه
مبني للزوم محله تضمن معنى الحرف لازما للفظه او المحل الذي وقع فيه لم يوثر
كما في نحو سرت يوما وفرسخا مما يستعمل ظرفا تارة وغير ظرف اخرى انتهى
وفيه امور الاول يوخذ من تقريره ان المراد باللازم للفظ ان لا يتقيد بمحل
مخصوص بل يثبت له في نفسه في كل محل كمتى فانها متضمنة لمعنى الحرف في
كل محل وقعت فيه وباللازم للمحل ان يتقيد بمحل مخصوص كزيد في النداء فانه
متضمن معنى الحرف واذا اورد عليه الثاني ان تعليله بقوله فان
كل منادى مخاطب يقتضي بنا كل منادى لانه علل به اللزوم المذكور
الذي هو سبب البناء فتقتضي وجود ذلك اللزوم في كل منادى وانه
مبني مع انه ليس كذلك فكان ينبغي ان يبين ذلك السبب على وجه
يختص بالمنادى المفرد المعرفة الثالث انه اورد عليه انه يقتضي ان
ما لا يرى الا ظرفا مبني لتضمنه ما ذكر وليس كذلك فاجيب بانه انما
يقتضي انه مبني ان تضمن ذلك كما في قط وعوض والا فمعرب وهو كذلك

وفيه

١٧ وفيه نظر لان جميع ما لا يرى الا ظرفا لا يكون الا متضمنا لمعنى الحرف فتضمن
معنى الحرف لازم مع ان بعضه مبني كقط وبعضه معرب كعند فما معنى هذا
الجواب لغمران صح ان كل ظرف معرب غير متصرف يقبل الجزم ونحوها فلا
اشكال لانتفا لزوم التضمن حينيذ الرابع انه ان اراد بقوله مما يستعمل ظرفا
تارة وغير ظرف اخرى ان استعماله كذلك بحسب اختلاف التراكيب بحسب المعنى
بحيث علق بفعل واقع فيه نحو سرت يوما كان ظرفا وحيث علق بفعل واقع عليه
نحو المنادى لانه يستعمل منادى وغير منادى بحسب اختلاف التراكيب فانه ان ركب
مع حرف النداء كيا زيد كان منادى او مع غيره كجا زيد لم يكن منادى وللحاصل ان المحل
الذي لزم فيه التضمن في مسلة النداء ومسلة اسم لا هو تركيب الاسم مع حرف النداء
لا مطلقا ومع لا التي لنفي الجنس لا مطلقا ولا ريب ان نظير ذلك في الظرف هو ان
يركب مع العامل الواقع فيه لا مطلقا والتضمن حينيذ لازم على ان الاسم مع لا نحو
لا رجل في الدار قد يبنى فيفيد نفي الجنس نصا وقد يرفع فيفيد نفيه احتمالا الا فصدق
ان الاسم مع لا يكون مبنيا تارة ومعربا اخرى فلم لزم التضمن هنا دون الظرف
مع ثبوت حالتين لكل منهما وحينيذ فالفرق في غاية الاشكال وقد يجاب بان
المراد بلزوم التضمن ان يتوقف عليه المعنى الذي قصد عند التضمن لا مالا يمكن،
الانفكاك عنه فيخرج الظرف لان المقصود منه عند التضمن وهو كونه،
ظرفا زمانا او مكانا للمعنى العامل لا يتوقف على التضمن لحصوله بدونه بان،
يصرح بفي ويدخل المنادى لان المقصود عند التضمن وهو كونه منادى،
مخاطبا غير حاصل بدونه واسم لا لان المقصود من التضمن وهو التنصيص،
على نفي الجنس غير حاصل بدونه لكن يرد على هذا الجواب ان المقصود في،
مسلة اسم لا حاصل بدون التضمن بان يصرح بمن الاستغراقية كما في،
قوله ٭ فقام يذود الناس عنها بسيفه ٭ وقال الا لا من سبيل الى هند ٭ ،
الا ان يراد الحصول بدون التضمن على وجه لا شذوذ فيه فليتامل كذا،
افاده شيخنا رحمه الله تعالى قوله نحو هنا كذا ذكره الناظم قال ابو حيان،
الذي ذكر الناس ان هنا كساير اسما الاشارة بنيت لشبهها بالحرف في،

Copyright © King Saud University